المبحث الاول

المقدمة

غسيل الاموال مصطلح حديث نسبيا ، له تسميات عديدة كما تبيض الاموال ، تطهير الاموال وتنظيف الاموال . هذه التسميات تؤدي الى نفس المعنى حيث ظهرت هذه التسمية في نهاية الثلاثينات ومطلع الاربعينيات من القرن العشرين . هذا المفهوم سوف نتناوله في بداية هذا المبحث .

تتميز هذه جريمة ، غسل الاموال بانها لا تتم في مرحلة واحدة بل على عدة مراحل وقد تأخذ هذه المراحل سنوات عدة واشكال متنوعة ومتعددة ، الا انها مهما تعددت وتنوعت لا بد ان تمر في ثلاث مراحل اساسية (الايداع – التمويه – الادماج) ويتم تفصيلها كل واحدة على حدة في هذا المبحث .

جريمة غسل الاموال لها مخاطر وهذه المخاطر اما تكون اقتصادية او اجتماعية وسوف نبحث هذه المخاطر في نهاية هذا المبحث .

المبحث الاول

اولاً: مفهوم غسيل الاموال

برز مصطلح غسيل الاموال في الساحة الاقتصادية وتم استخدامه في المجال القانوني في احدى القضايا بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٨٢ وكانت هذه القضية قد اشتملت على مصادرة املاك تم غسلها في عمليات الكوكايين الكولومبية[١] .

كما مر بنا سابقا توجد عدة مصطلحات تطلق على غسيل الاموال [٢]. الا ان مصطلح غسيل الاموال هو انسب المصطلحات استخداما وذلك لأن الترجمة الدقيقة للمصطلح الانكليزي Money Laundering يعني غسيل الاموال هي الترجمة التي اقرتها الامم المتحدة واخذت في وثائقها [٣].

لذلك لبيان مفهوم غسيل الاموال لقد انقسمت التشريعات والآراء الفقهية في تعريف غسيل الاموال الى قسمين ضيق وواسع .

حيث يقتصر التعريف الضيق لغسيل الاموال غير المشروعة الناتجة عن تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية [٤].

لذلك يعرف مصطلح غسيل الاموال هو " العملية التي يلجأ اليها القائمون على الاتجار غير المشروع بالمخدرات لإخفاء وجود دخل او لاخفاء مصدره غير المشروع

---

[١] خالد رميح تركي المطيري ، البنوك وعمليات غسيل الاموال ، ناشر دار النهضة العربية ، ط٢٠٠٧ ، ص١٤ .

[٢] راجع المقدمة " توجد فيها مصطلحات غسيل الاموال" . .

[٣] خالد رميح تركي المطيري ، البنوك وعمليات غسيل الاموال ، ناشر دار النهضة العربية ، ط٢٠٠٧ ، ص١٥.

[٤] خالد صمد محمد الحمادي ، جريمة غسيل الاموال في عصر العولمة ، ٢٠٠٦ ، ص٢٤ .

او لاستخدام الدخل في وجه غير مشروع فضلاً عن تمويه ذلك الدخل لجعله يبدوا وكانه داخل مشروع [١] .

نقد هذا التعريف لان ليس فقط المخدرات تولد الاموال القذرة .

اما التعريف الواسع لغسيل الاموال ، فانه يشمل جميع الاموال القذرة الناتجة عن جميع الجرائم والاعمال غير المشروعة وليس فقط تلك الناتجة عن تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية .

ومن التشريعات التي اعتمدت التعريف الواسع لغسيل الاموال القانون الامريكي "لغسيل الاموال " لعام ١٩٨٦ الذي اعتبر غسيل الاموال هو " كل عمل يهدف الى اخفاء طبيعة او مصدر الاموال الناتجة عن النشاطات الجرمية [٢].

وكذلك ما ذكره بعض الفقهاء على سبيل المثال: غسيل الاموال هو العملية التي من خلالها الاموال المحصلة بشكل غير قانوني مثلاً تجارة المخدرات ، أو الانشطة الارهابية ، والاعمال الاخرى الجدية ، تعطى مظهر وكأنها حصلت عليها من مصدر شرعي [٣].

لذا يتبين من خلال مقارنة هذه التعريفات (الضيق والواسع) فان التعريف الضيق اعتبر ان غسيل الاموال فعل يقصد من خلاله اخفاء المصدر الحقيقي للأموال الناتجة عن تجارة المخدرات ويحضر غسيل الاموال بالجرائم المتعلقة بالمخدرات فقط. ولكن السؤال الذي يثور هنا هل ان غسيل الاموال واقعيا ، يقتصر فقط على جرائم المخدرات ؟

---

[١] مصطفى ظاهر ، المواجهة التشريعية لظاهرة غسيل الاموال المتحصلة من جرائم المخدرات ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٥ .

[٢] خالد صمد محمد الحمادي ، مصدر سابق ، ص٢٥ .

[٣]. Elizabeth, V. Mulig and murphy Smith,Understanding and preventing Money Laundering,200419(5)Internal Auditing.

ان الجرائم الاخرى كالسرقة وتجارة السلاح واختلاس الاموال العامة او الخاصة يمكن ان تنتج عنها اموال طائلة يعتمد الى غسلها ولا تقل خطورة عن الاموال التي تم تبييضها عن جرائم المخدرات [١].

لذلك يجب ان يكون التعريف القانوني لجرم غسيل الاموال اكثر شمولية ولا يقتصر على الاموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وهذا ما نطالب به لجنة العمل المالي لغسيل الاموال (FATF) [٢]

واخيرا ان هذه التعريفات وغيرها ، انما تتفق على شيء واحد وهو التأكيد على ان جوهر عملية غسيل الاموال هو اخفاء او تمويه طبيعة هذه الاموال ذات المصدر الجرمي ، لا ليس مجرد نقل الاموال او اخفائها عن اعين سلطات تنفيذ القانون و يهدف ذلك على الاموال المتحصلة من جرائم التجار غير المشروع بالمخدرات . كما يرد على غيرها من الاموال المتحصلة من مختلف انواع الجرائم الاخرى ذات الدافع المالي ، فعليه غسيل الاموال ليست مرتبطة فقط بالإتجار غير المشروع بالمخدرات ، بل انها قد اصبحت تمثل خطوة ضرورية لأي نشاط اجرامي يدر ارباحاً [٣].

اما قانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب العراقي رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ في العراق فلم يتضمن تعريف مباشرا لعمليات غسيل الاموال وانما اقتصر على الاحالة الواردة في المادة الثانية منه الى تعداد الافعال او الاعمال التي تعد من قبل عمليات غسيل الاموال [٤].

---

[١] نادر عبد العزيز شافي ، جريمة الاموال (دراسة مقارنة) المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس ، لبنان ، ط٢ ، ٢٠٠٥ ، ص٣٧-٣٨ .

[٢] مصدر نفسه ، ص٣٧-٣٨ . .

[٣] مصطفى طاهر ، مصدر سابق ، ص٥ .

[٤] قانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ .

ثانيا: مراحل غسيل الاموال

هناك ثلاث مراحل لعملية غسيل الاموال وهي الايداع والتمويه ، الادماج ، وسوف نتناولها تباعاً:

(١) الايداع أو التوظيف:

وحجر الاساس لإعادة الشرعية الى العائدات المشتبه فيه والتي هي غالبا كثيرا كميات كبيرة من النقود . الحجم الكبير من التعريفات تتجه الى ان الايداع هو التخلص المادي من الاموال القذرة في المؤسسات المالية[١]. وهي بذلك تمثل عملية نفاذ المال القذر الى مؤسسة مالية داخل اقتصاد الدولة التي تم فيها الحصول على الاموال غير المشروعة او نفاذ ذلك المال الى مؤسسة مالية خارج موطنها الاصلي وهي الاغلب[٢].

وهكذا تعتبر مرحلة الايداع والتوظيف من اخطر مراحل غسيل الاموال واكثرها حرجا بالنسبة للمنظمات الاجرامية التي تكون اموالها في هذه المرحلة عرضة للهجوم من جانب سلطات تنفيذ القانون التي تكون لديها فرصة اكثر لكشف وتتبع هذه الاموال من خلال المستندات والبيانات المسجلة بشأنها في المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية على حد سواء [٣].

---

(١) D Alford at al, Anti-Money Laundering Regulations: A Burden on financial Institution (1993-1994)19N.C.J,Int L,and Com.Reg.

(٢) خالد صمد محمد الحمادي ، مرجع سابق ، ص٤٥ . .

(٣) مصطفى طاهر ، مرجع سابق ، ص٩ .

(٢) التمويه

طالما الامول بشكل ناجح تدخل في النظام المالي ، مرحلة التمويه تحدث في مرحلة التمويه ، الغاسل سوف يسعى الى تأسيس سلسلة من العمليات المالية المعقدة المتعددة والتي بسبب غالبيتهم ، وحجمهم او أو تعقيدات غالبا تشبه الصفقات المالية الشرعية [١]. الغاية من هذه العملية بالتأكيد اذا كانت مجلة او دورية هو ابعاد الاموال الغير مشروعة عن مصدرها الاصلي ، لتمويه مراجعة الحسابات وتقديم المجهود .

وقد تتمثل هذه المرحلة بأهمية كبيرة لغاسلي الاموال الذين يعمدون الى خلق طبقات مركبة ومضاعفة من الصفقات التجارية والتحويلات المالية التي تكفل اخفاء العائدات غير المشروعة وتمويه طبيعتها وقطع صلتها تماماً بمصدرها الجرمي لتجنب اقتفاء اثرها من جانب اجهزة تنفيذ القانون ، كما تعد هذه المرحلة اكثر المراحل الثلاثة تعقيداً حيث تتم هذه المرحة بالطابع الدولي ، فغالبا ما تجري وقائعها في بلدان متعددة وتنطوي على استخدام العديد من الاساليب المتشعبة والمتنوعة ومنها ما يلي[٢] :

- نقل الاموال بسرعة فائقة من دولة لأخرى ، لا سيما صوب الملاذات المالية الامنة [٣] ، وذلك من خلال التحويلات العالية البرقية او

---

[١] T. Millington and Mwilliamselat, The proceed of Crime Law and praotice of Retvaion can fisotion Condemnation and For feituion (211 OVPorfova) p573.

[٢]. مصطفى طاهر ، مرجع سابق ،ص١٠.

[٣] الملاذات المالية الامنة او بلدان الملاذات المالية تلك البلدان التي تتجه صوبها تلوج بها العائدات الاجرامية ، نظرا لما تتمتع به هذه البلدان من مزايا خاصة كاتساع نطاق السرية المصرفية والمالية وضعف اشراف رقابة المصارف المركزية ، تساهل قوانين ونظام تأسيس الشركات ، مصطفى طاهر ، مرجع سابق ، ص١٠

باستخدام النظم المصرفية السرية وفروعها المنتشرة في العديد من البلدان .

- توزيع الاموال بين استثمارات متعددة وفي بلدان مختلفة مع اعادة بيع الاصول المشترات ونقل الاستثمارات باستمرار ، لتجنب تتبع اثرها من جانب السلطات المختصة [١].
- التواطؤ مع المصارف الوطنية والاجنبية واستخدام بطاقات الدفع الالكتروني المصروفة بالبطاقات الذكية[٢] والحسابات الرقمية المتغيرة [٣].

وأخيرا تقوم هذه المرحلة باشراك القطاع المالي عموما والمصارف خصوصا ، مع استخدام كثيف للجان الضريبية والاجهزة المصرفية (Offshore) ، أو البلدان التي لديها تنظيم مصرفي متساهل الى ذلك تستلزم هذه المرحلة المرور بشركات وهمية " Shell compauies أو بشركات مالية متواطئة [٤].

([١])مصطفى طاهر ، مرجع سابق ، ص١٠.

[٢] تعرف (Smart cart) هي تكنولوجيا نشأت في بريطانيا وامتد العمل بها الى الولايات المتحدة الامريكية والكارت الذكي تتسم بانها قوية ومتينة تقاوم عوامل التلف . ومن خطورة استخدام الكارت الذكي ان له خاصية الاحتفاظ بملايين الدولارات مخزنة على قرص خاص به ومن ثم يمكن بسهولة نقل هذه الاموال الكترونيا على كارت اخر بواسطة التلفون المعد لذلك بدون تدخل أي بنك من البنوك وبهذا يكون نظام الكارت بعيدا عن تدخل والاشراف او مراقبة أي جهة وبذلك يسهل عملية غسيل الاموال غير المشروعة المصدر وتدوريها وجعلها اموال مشروعة ، عبد الفتاح بيومي حجازي ، جريمة غسيل الاموال عبر شبكة الانترنيت ، سنة ٢٠٠٩ ص٩٢.

[٣] مصطفى طاهر ، مرجع سابق ، ص١٠.

[٤] نادر عبد العزيز شافي ، ضريبة الاموال (دراسة مقارنة) ، ط٢ ، ٢٠٠٥ ، ص٣٤١ .

(٣) الادماج

- في المرحلة الاخيرة لغسيل الاموال ، الغاسل يريد ان يجعل الاموال الغير مشروعة تكتسب مظهر الشرعية لاستخدام الاموال في مشاريع مشروعة او غير مشروعة . هذا يمكن ان ينجز من خلال جعل الاموال تندمج او اعادة تقديمها في الاقتصاد المشروع او النظام المالي واستيعابها مع كل الاصول الاخرى في التنظيم [١]. وعليه يكون من العسير التمييز بين الاموال غير المشروعة والاموال المشروعة وتعود الاموال غير المشروعة ثانية الى ايدي المجرمين بعد ان تكون قد اصبحت أمولاَ نظيفة بما يتيح لها التصرف فيها بكامل حريتهم ، اما لاستخدامها في حياة الترف او اعادة استخدامها في الانشطة الاجرامية او استثمارها في الانشطة المشروعة لتحقيق المزيد من الارباح في الحالتين[٢].

ويلاحظ في بعض الفقه مساهمة المصارف التجارية في عملية غسيل الاموال ، يبدو انه يصعب ان لم يكن يستحيل اثبات علم المصرف او تواطئ مع صاحب رأس المال غير المشروع ، علما بان بعض البنوك تستغل فروعها الخارجية في بلدان العالم ، من أجل ادماج تلك الاموال القذرة [٣].

---

[١] A Sham, Mony laundering laws and regulations: China and Hong Kong /(2006)9(4) Journal of Money Laundering Control

[٢] مصطفى طاهر ، مرجع سابق ،ص١١

[٣] جديع فهد القبلة الرشيدي ، مكافحة عمليات غسيل الاموال المصرفية في القانون الكويتي ، دار النهضة العربية ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص٢٣٧ .

ويمكن الاشارة الى انه اذا تمت هذه المرحلة بنجاح اصبح من الصعب الكشف عن عملية غسيل الاموال الا من خلال اعمال جاسوسية وبحث سري او مساعدات غير رسمية من خلال المخبرين او شيء كبير جدا من الحظ وبذلك تستطيع الوقوف على ماهية مراحل غسيل الاموال وهو المطلوب [١].

ثالثاً: مخاطر غسيل الاموال

قد يكون لعملية غسيل الاموال العديد من الاثار الايجابية وخاصة في حالة اتخاذ عمليات غسيل الاموال الصورة العينية مثل اقامة شركات واستثمار وتوفير العديد من فرص العمل والمساهمة في علاج مشكلة البطالة وتوفير قدر اضافي من السلع يسمح باستقرار الاسعار المحلية الا انه يمكن الرد على ذلك ، بان عدم مشروعية الدخل الذي تجري عمليات غسيل الاموال عليه يمثل قوة شرائية غير ناتجة عن نشاط اقتصادي حقيقي مما يؤدي الى آثار سلبية على الاسعار المحلية ، ويساهم في حدوث ضغوط تضخمية تهدد مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . الا ان هذه الايجابيات التي تتحقق من استخدام الاموال المغسولة لا يمكن ان يبرر او يتعادل مع خطورة الاثار السلبية الناتجة عنها على الاقل من وجهة نظر تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل امثل [٢].

يمكن القول ان عملية غسيل الاموال لها مخاطر اقتصادية واجتماعية والتي سوف نبحثها وكما يأتي:

١. المخاطر الاقتصادية :

احتلت ظاهرة غسيل الاموال اهمية كبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية وذلك نظرا للاثار والمخاطر الاقتصادية السلبية المترتبة عليها . فقد تعرضت اتفاقية فينا لعام ١٩٨٨ في مقدمتها عن الاضرار التي يمكن ان تلحق

---

[١] خالد حمد محمد الحمادي ، مرجع سابق ، ص٤٨ .

[٢] نادر عبد العزيز شافي ، مرجع سابق ، ص٣٤٧

بالأسس الاقتصادية والمؤسسات التجارية والمالية نتيجة الارباح والثروات الطائلة التي يدرها الاتجار غير المشروع [١].

من اهم الاثار الاقتصادية السلبية المترتبة على هذه الظاهرة :

أ. اثر ظاهرة غسيل الاموال على الدخل القومي

يعرف الدخل القومي لبلد ما بانه مجموع العوائد التي يحصل عليها اصحاب عناصر الانتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في انتاج السلع والخدمات سواء داخل البلد او خارجه خلال فترة معينة من الزمن ، أما الناتج القومي فهو مجموع السلع والخدمات النهائية التي انتجت باستخدام عناصر الانتاج الوطنية خلال فترة معينة من الزمن ، عادة نسبة [٢].

لذا فان عملية غسيل الاموال ، تؤدي الى هروب الاموال الى خارج البلد وعنا تتمثل خسارة الانتاج لاحد اهم عناصره وهو رأسمال مما يؤدي الى اعاقة انتاج السلع والخدمات مما ينعكس سلبا على الدخل القومي بالانخفاض ، مما يترتب على هذا الانخفاض في الدخل القومي المسجل في الحسابات القومية ، يجعل الحكومات تضطر الى اللجوء الى فرض ضرائب جديدة وزيادة العبء الضريبي الحالي والذي بدوره يؤدي الى زيادة حجم المعاناة التي يعاني منها دافعوا الضرائب وبالتالي يؤدي الى انخفاض حجم المدخرات ان وجدت والذي بدوره يؤدي الى انخفاض الرفاهية في المجتمع [٣].

---

[١] نادر عبد العزيز الشافي ، مرجع سابق ، ٣٥١.

[٢] المرجع نفسه ، ص٣٥٢.

[٣] نبيه صالح ، جريمة غسيل الاموال في ضوء الاجرام المنظم والمخاطر المترتبة عليه ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد الاول السنة السابعة والاربعون ، ص٥٣٢ .

ب. اثر ظاهرة غسيل الاموال على الادخار المحلي

يعتبر غسيل الاموال دربا من دروب الفساد المالي والاقتصادي ، لذلك فان تأثيره على انخفاض معدل الادخار يظهر بدرجة ملموسة في كثير من الدول النامية [١] ، وذلك بسبب ايداع الاموال المتحصلة من العمليات المشبوهة في البنوك الخارجية دون ان توجه الى قنوات الاستثمار داخل البلاد وعندما يتم غسيل الاموال بشكل عيني مادي كشراء العقارات او السلع المعمرة ، فان ذلك في الغالب يؤدي الى زيادة الاستهلاك ورفع مستوى الاسعار وهو يؤدي بدوره الى نقص معدل الادخار المحلي ،فتضيع الفرص الحقيقية للاستثمار من اجل التنمية الاقتصادية المطلوبة [٢]. لذلك في الغالب ، تلجأ الدول في هذه الحالة الى تعويض النقص عن احتياجات الاستثمار الاجمالي ، من خلال تدفق الموارد الاجنبية حتى تصبح مشكلة المديونية الخارجية عبئا ثقيلا على كاهل الاقتصاد القومي [٣].

ج. اثر غسيل الاموال على معدل التضخم

الواقع ان عمليات غسيل الاموال تؤدي الى تدفق نقدي نحو الاستهلاك خاصة لدى فئات تتصف بعدم الرشد والعشوائية كما انها لا تقيم وزنا للمنفعة الحدية للنقود ، كذلك لا تقارن بين هذه المنفعة وبين المنفعة الحديثة للسلع والخدمات المصرفية في الاسواق ، مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ومن ثم حدوث مواجهات تضخمية مصحوبة

---

[١] نادر عبد العزيز الشافي ، مرجع سابق ، ص ٣٥٣.

[٢] خالد رميح تركي المطيري ، البنوك وعمليات غسيل الاموال ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص٢٧ .

[٣] نادر عبد العزيز الشافي ، مرجع سابق ، ص٣٥٤ .

بتدهور القوة الشرائية للنقود [١] ، اما على مستوى الدولي للنقود فان عملية غسيل الاموال وما يرتبط بها من حركة هذه الاموال عبر بنوك متعددة على مستوى العالم تفهم وبشكل ملحوظ في التوسع في السيولة الدولية حيث يؤدي الى حدوث موجات تضخمية بصورة تنقله عن اسواق السلع والخدمات [٢] في رقابة المخاطر الاقتصادية السؤال يثور هو هل لجريمة غسيل الاموال مخاطر اقتصادية في العراق ؟

الجواب على هذا التساؤل يعكس القول . هناك مجموعة من الاثار الاقتصادية السلبية التي خلقتها ظاهرة غسيل الاموال في العراق واثناء وقوع الجريمة او غسل الاموال لان معظم الاموال المغسولة اما سرقة المصارف والبنوك او تهريب مكائن والات ومعادن ومصانع وسيارات واثار الى خارج البلاد . او دخول بضائع مغشوشة الى الاسواق العراقية وهذا كله يزيد من الاثار الاقتصادية السلبية . وكن الذي يميز ظاهرة في العراق عن الظواهر العالمية على الرغم من حداثة الظاهرة في العراق الا ان تجاذب عوامل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ادى الى انطلاقها بسرعة فائقة [٣]. ومن الاثار الاقتصادية السلبية الاتية :

١. ان الظاهرة ادت الى اضعاف الدخل القومي ومن خلال ما ياتي :

- استنزاف رؤوس الاموال (العملات الصعبة) التي تمت سرقتها من المصارف وتحويلها للاستثمار في خارج القطر .

---

[١] نبيه صالح مرجع سابق ، ص٣٥٩ .

[٢] مرجع نفسه ، ص٣٥٩ .

[٣] بلاسم جميل خلف ، ابعاد جريمة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ،ص١٥ ، متوفي في www.nazaha.iqlsearch-web/eq/sadd3.doc تم الدخول في٢٠١٦/٣/٢٦

- الاثار الناجمة عن تهريب المكائن والآلات والمعدات والمصانع الى خارج العراق وبيعها بأسعار منخفضة وهي تمثل رأس ما ثابت ومهم .
- المساهمة في تعطيل المشاريع الصناعية مما افقد البلد طاقته الانتاجية التي هي اصلا منخفضة .
- ضعف القطاعات الانتاجية بسبب ضعف الادخار والاستثمار[١].

٢. ان هروب رؤوس الاموال الى الخارج ادى الى اختلال التوازن بين الادخار والاستهلاك وهذا يجعل الدولة ملزمة بالتحويل الخارجي مما يزيد من المديونية [٢].

٣. عدم الاستقرار النقدي (سعر الصرف) والخوف من تقلبات مستقبلية مما يعني قيام الافراد بشراء العملات الاجنبية وادخارها داخل او خارج العراق [٣].

٤. سوء توزيع وتركيزه بيد فئة طبقية قليلة اثر سلبا في العدل الاجتماعي [٤].

٥. ان ادخال السلع المغشوشة الى الاسواق العراقية ادى الى قتل الصناعة الوطنية [٥].

٢. المخاطر الاجتماعية:

الاسرة هي النواة الاساسية لبناء المجتمعات وهي بدورها تتكون من افراد ونظرية بصورة عامة هي نظرية ذات طبيعة اجتماعية ، فالجريمة ترتكب من قبل فرد من

---

[١] بلاسم جميل خلف ، مرجع سابق ، ص١٥ .

[٢] المرجع نفسه ، ص١٦

[٣] المرجع نفسه .

[٤] المرجع نفسه .

[٥] المرجع نفسه .

افراد المجتمع سواء كان هذا الشخص طبيعيا او اعتباريا وكذلك بالنسبة للمجنى عليه وبارتكاب الجريمة فانها ترتب آثارا ونتائج معينة تنعكس بالنتيجة على المجتمع بأكمله [١]. لذا فان عملية غسيل الاموال ، تؤثر على المجتمع من ناحية ارتباطها بالجرائم الاجتماعية فهي مثلا تشكل نوعا من الامان للحاصلين على دخول غير مشروعة ، ناتجة عن تجارة المخدرات وتهريب الاموال والتهرب الضريبي والرشوة والاختلاس ، والنصب وتزييف العملات وكذلك الدخول الناجمة عن الفساد الاداري والسياسي وتجارة الرقيق [٢].

لذا يمكن القول ان غسيل الاموال يؤدي الى حدوث اضطرابات اجتماعية خطيرة ومنها:

أ. البطالة

يؤدي هروب الاموال من داخل البلاد الى خارجها عبر قنوات مصرفية وغيرها الى نقل جزء كبير من الدخل القومي الى الدول الاخرى ، ومن ثم تعجز هذه الدول التي هرب منها راس المال عن الانفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص عمل للمواطنين ومن ثم تواجه خطر البطالة في ظل الزيادة السنوية في اعداد خريجي المدارس والجامعات فضلا عن الباحثين عن العمل من غير المتعلمين [٣].

اضافة الى ذلك يصاحب ذلك نظرة من الفقراء الى اغنياء لم يعملوا ولديهم ثروة حيث يؤدي ذلك الى المساس بالتقاليد الاجتماعية مثل قيم العمل والانتاج والاستثمار والانتماء للوطن ، كذلك يؤدي الى احداث رغبات ضارة بالبناء الاقتصادي مثل الرغبة في الثراء العاجل حتى لوكان بأساليب غير

---

[١] اروى فايز الفاعوري ، ايناس محمد قطيشان ، جريمة غسيل الاموال : المدلول العام والطبيعة القانونية (دراسة مقارنة) ، دار الاوائل ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص٣٨.

[٢] نبيه صالح ، مرجع سابق ، ص٣٧٤.

[٣] خالد حمد محمد الحمادي ، مرجع سابق ، ٦٧ .

مشروعة ، ونلاحظ ان الثراء الذي تحقق لبعض اصحاب الدخول غير المشروعة ونجاحهم في تهريب الاموال وغسلها. انما ينعكس على تصرفاتهم الاستهلاكية ومستوى دخولهم ومراكزهم الاجتماعية مما يؤدي الى حدوث خلل جوهري في القيم الاجتماعية واعلاء قيمة المال بصرف النظر عن مشروعيته في تحديد المركز الاجتماعي للإنسان ومن هنا فان الجهل والفقر والمرض ، انما يشكل نسبة عالية في المجتمعات التي لا تتحقق فيه السيطرة ، على مصدر الكسب غير المشروع مع اخفاق سلطات تنفيذ القانون في تعقب الجريمة والقضاء على عملية غسيل الاموال [١].

ومن هنا لا يمكن القبول لبعض الآراء التي ترى ان عودة الاموال بعد اجراء عمليات غسيل عليها الى المواطن الاصلي بشكل مشروع يمكن ان يساهم مشكلة علاج البطالة وانخفاض معدلاتها . وذلك ان نمط الانفاق للأموال غير المشروعة لا يمكن ان يتساوى مع نمط الاموال المشروعة[٢].

حيث يتصف النط الاول بكونه في الغالب نمطا "شيطانيا" يتجه الى المضاربة بكافة صورها من اجل تحقيق الربح السريع بعكس الاستثمارات المشروعة المنتجة التي تساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين وتخفيف من حدة البطالة . كما انه حتى في حالة اتجاه النط الاول الى الاستثمار فهو سرعان ما يتوقف عند تحقيق الغاية المرجوة منه في اضفاء او تمويه المصدر غير المشروع للأموال[٣] .

ب. تدني مستوى المعيشة

تؤثر عمليات غسيل الاموال في توزيع الدخل على افراد المجتمع بشكل سيء ، وزياد اعباء الفقراء واتساع الفجوة بينهم وبين الاغنياء ، ويقضي ذلك

---

[١] نبيه صالح ، مرجع سابق ، ص٣٧٥ .

[٢] نادر عبد العزيز شافي ، مرجع سابق ، ٣٦٣.

[٣] خالد حمد محمد الحمادي ، مرجع سابق ، ٦٨ .

وجود آثار اجتماعية سلبية لتوزيع الدخل ومن ثم وجود علاقة عكسية بين غسيل الاموال واختلال الهيكل الاجتماعي ومشكلة الفقر ، وتدني مستوى المعيشة للغالبية العظمى من المواطنين في المجتمع [١].

ولتفادي سوء توزيع الدخل تقوم بعض الدول بصرف تعويضات واعانات لهذه الطبقة المتدنية في المجتمع للنهوض بها وان كان هذا الاجراء لا يحقق الغرض المنشود من ذلك حيث يحصل في الواقع غير المستحقين على هذه التعويضات ورغم ذلك كله ينخفض نصيب الفرد من هذه الاعانات لان في الحقيقة الذي يحصل على هذه الاعانات ليست الطبقة المتدنية وانما الطبقة العليا في المجتمع وخير مثال على ذلك اسبانيا حيث يحصل فيها ما بين ٧_٣٠% من المتقدمين للحصول على هذه الاعانات وهم في نفس الوقت يعملون في انشطة الاقتصاد الخفي [٢].

ج. استغلال الايدي العاملة ذات الاجر الرخيص :

لقد ذهب النائب السويسري " جان زغلر" في كتابه " سويسرا تحت الشبهات" الى كيفية استخدام الاموال القذرة ، من قبل الشركات العالمية ، كما اضاف ايضا ، كيف تقوم هذه الشركات ، تحت ستار انشاء المشاريع الجديدة ، في دول العالم الثالث ، باستغلال الايدي العاملة متدنية الاجر ، لتصنيع معدات وادوات وبضائع ، لكي تقوم ببيعها بعد ذلك ، بأسعار منافسة للطبقات الغنية والمتوسطة ، محققةً بذلك ارباحا طائلة ، بالإضافة الى الاموال المغسولة وذلك من اجل اخفاء وتمويه مصدرهما [٣].

---

[١] نادر عبد العزيز الشافي ، مرجع سابق ، ص٣٦٥ .

[٢] خالد حمد محمد الحمادي ، مرجع سابق ، ٧٠ .

[٣] نبيه صالح ، مصدر سابق ، ص٣٧٩ .

واخيرا سنبحث هنا عن اهم المخاطر الاجتماعية التي يمكن ان تتركها ظاهرة غسيل الاموال في العراق .

لقد ادت ظاهرة غسيل الاموال في العراق الى بروز جملة من المخاطر السلبية على صعيد المستهلك والمجتمع العراقي ومنها :

١. تخريب منظومة العلاقات الاجتماعية وتخريب النسيج الاخلاقي .

٢. ظهور حالات الاختطافات والاغتيالات حتى بعد دفع المبالغ المالية .

٣. اختلال التوازن الهيكلي الاجتماعي وتزايد حدة مشكلة الفقر وتدني مستوى المعيشة للغالبية العظمى من ابناء الشعب العراقي .

٤. ساهمت في انتشار الفساد والجرائم الاجتماعية والفساد الاداري والرشوة وغير ذلك .

٥. ساهمت في تخفيض المستوى المعاشي للمواطنين من خلال توفير السلع والخدمات المغشوشة والتي تباع بأسعار مقاربة لمستويات الدخول ولكنها لم تدم طويلا معا تصبح عبء على المستهلك نفسه .

٦. اضطراب المجتمع من خلال تجارة المخدرات والذي كان العراق قبل عام ٢٠٠٣ يعد من البلدان الخالية من استخدام المخدرات ولا يوجد ما يشير الى عكس ذلك .ازدياد معدلات الجريمة في العراق وتنوعها وتشابكها (سياسة واقتصادية وارهابية وغيرها) [١].

---

[٥] بلاسم جميل خلف ، مرجع سابق ، ص١٦.

الخاتمة

عرضنا فيما تقدم مفهوم جريمة غسيل الاموال في ضوء انقسامات التشريعات والآراء وكذلك تطرقنا للقانون العراقي رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ حيث لم يذكر تعريف لمفهوم جريمة غسيل الاموال وانما اقتصر فقط على ذكر الافعال التي يعد مرتبكها مرتكبا لجريمة غسيل الاموال وكذلك ان لجريمة غسيل الاموال عدة مراحل واساليب تتم من خلالها عمليات غسيل الاموال . بقصد اخفاء وتمويه الاموال غير المشروعة واضفاء المشروعية عليها . واخيراً نتناول في هذا المبحث عن الاثار السلبية التي تركتها عمليات غسيل الاموال سواء كانت اقتصادية مثل استنزاف الدخل القومي وعدم العدالة في توزيعه . واجتماعية مثل البطالة واثرها على المجتمع وتدني المستوى المعيشي مع تطرق الى هذه الاثار في العراق .

وتبين لنا ان جريمة غسيل الاموال لا يقتصر اثرها على من يقوم بفعل الجريمة وانما يتعدى الى المجتمع كافة لذا يجب الحد من هذه الظاهرة وخاصة في العراق حيث ارتفعت جريمة غسيل الاموال الى اعلى المستويات بسبب سوء الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل ملحوظ وتعمل سلطات تنفيذ القانون من ملاحظة منفذي عمليات غسيل الاموال والسبب في ذلك في الغالب ارتباطهم بالسطات الحكومية (المتنفذين في الدولة) .